



الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات

نبذة عن الشبكة

التعريف بالشبكة

الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات هي مجموعة متعدّدة القطاعات تأسست في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمبادرة من "منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالتعاون مع "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان".

تضمّ الشبكة ممثلين عن المنظمات والمؤسسات التالية: "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد"، وزارة العدل، مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المال، وزارة الاقتصاد والتجارة، نقابة المحامين في بيروت، المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، نقابة الصحافة، نقابة المحرّرين، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد"، "جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، جمعية "مهارات"، جمعية "نحو المواطنة"، "الجمعية اللبنانية للتعليم والتدريب" وجمعية "نهار الشباب-حكومة الظل الشبابية".

غاية الشبكة

تسعى الشبكة الى تعزيز الشفافية والمساءلة والى النهوض بسيادة القانون والمشاركة المدنية في لبنان من خلال الوصول الى المعلومات وتوفير الحماية للأفراد الذين يبلغون عن أعمال الفساد ("حماية كاشفي الفساد").

أتت هذه الشبكة نتيجةً لغياب الشفافية والتشريعات المناهضة للفساد في لبنان فوضع قانون يضمن الحق في الوصول الى المعلومات من شأنه أن يؤسس لمجتمع أكثر انفتاحاً وديمقراطية من خلال السماح للأفراد بطلب وثائق رسمية تؤثر على حياتهم اليومية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المطلعة وتعزيز الثقة بين المواطنين وحكوماتهم. كذلك، فإن الوصول الى المعلومات يزيد من فعالية الحكومة ويثني الدولة عن أي عمل تعسقي ويحد من الفساد ويروج للاستثمار ويعزز العمل الصحفي التحقيقي. بدوره، سيمكن قانون حماية كاشفي الفساد المواطنين اللبنانيين من رفع صوتهم دفاعاً عن المصلحة العامة من غير أن يخشوا العقاب وأن يكشفوا أعمال الفساد وسوء إدارة الأموال العامة وممارسات أخرى غير قانونية.



سعيًا وراء هذه الغاية، تتولّى الشبكة صياغة قانون حول حق الوصول الى المعلومات وقانون حول حماية كاشفي الفساد وزيادة التوعية بشأن هذين الحقين في صفوف المواطنين والقطاعين العام والخاص وأعضاء البرلمان والمرشحين ووسائل الاعلام وبناء قدرات المواطنين كي يتمكنوا من المطالبة بحقهم في الوصول الى المعلومات والحماية عند التبليغ عن أعمال الفساد وتشجيع أصحاب المصلحة على دعم عملية إقرار القانونين المذكورين.

هيكلية الشبكة

تتولّى لجنة إدارية عملية التنسيق داخل الشبكة وهي تتألف من الهيئات المؤسسة - "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد" و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد" و"جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات-عدل"، بالإضافة الى مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية ونقابة المحامين في بيروت.

وتقود الشبكة أنشطتها الأساسية من خلال مجموعتي عمل:

- مجموعة العمل القانونية وهي مجموعة من الخبراء في القانون والسياسات مهمتها صياغة قانون حول الحق في الوصول الى المعلومات وآخر حول حماية كاشفي الفساد، مع مساهمة من أخصائيين دوليين يستندون الى الممارسات الدولية الفضلى في هذين المجالين. تنسق عمل هذه المجموعة منظمة "برلمانيون لبنانيون ضد الفساد".
- مجموعة العمل حول المدافعة وهي تتألف من وزارات ومنظمات غير حكومية مهمتها زيادة التوعية وبناء القدرات للمطالبة بهذين الحقين من خلال سلسلة من الأنشطة الواسعة النطاق وإعداد مواد تثقيفية في هذين المجالين وإنشاء موقع الكتروني للشبكة. كما أنّ هذه المجموعة ستتمارس الضغط على البرلمانيين كي يعملوا على إقرار اقتراحي القانون المذكورين. تنسق عمل هذه المجموعة "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد".

توفر "جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون - مكتب لبنان" المساعدة التقنية للشبكة الوطنية لتعزيز حق الوصول الى المعلومات من خلال خبرتها في مجالات القانون والمدافعة وتطوير المؤسسات، كما وأنها توفر الدعم المالي لعدد من النشاطات التي تقوم بها الشبكة.